



التعميم المالي رقم (3) لسنة 2025

بشأن تحديث مشروع الميزانية العامة للاتحاد للسنة المالية 2026

ضمن خطة ميزانية السنوات المالية 2026-2022

الموقرين

سمو ومعالى الوزراء

المحترمين

سعادة وكلاء ومدراء عامي الجهات الاتحادية

تحية طيبة وبعد،

بالإشارة الى:

- المرسوم بقانون اتحادي رقم (26) لسنة 2019 في شأن المالية العامة وتعديلاته.
- القانون الاتحادي رقم (12) لسنة 2023 بشأن تنظيم الشراكة بين القطاعين العام الاتحادي والخاص في الحكومة الاتحادية.
- وتنفيذاً لأحكام المواد التالية من المرسوم بقانون اتحادي رقم (26) لسنة 2019 في شأن المالية العامة وتعديلاته:
- المادة (22) "تعد الجهات الاتحادية التي تشملها الميزانية العامة، التقديرات المبدئية لمواردها المالية على أساس نوعها مع بيان مصادرها، والتقديرات المبدئية لنفقاتها الجارية والرأسمالية، وبما يتفق مع الأهداف الاستراتيجية ومع أنشطتها المعتمدة لكل برنامج، على أن تتضمن مقاييس الأداء ومؤشرات الكفاءة المالية، ويجب تقديم التقديرات المبدئية إلى الوزارة في الموعد الذي يحدده تعميم الوزير المشار اليه في المادة (21) من هذا المرسوم بقانون".
- المادة (23) "إذا تأخرت أي جهة اتحادية في تقديم مشروع ميزانيتها إلى الوزارة عن الموعد المحدد في التعميم المشار اليه في المادة (21) من هذا المرسوم بقانون، تقوم الوزارة بعد إخطار الجهة المتأخرة بإعداد هذه التقديرات بناءً على اعتمادات السنة المالية الجارية لهذه الجهة، مع مراعاة التغييرات والتعديلات التي أدخلت عليها خلال السنة المالية الجارية والاعتبارات الأخرى الخاصة بها وبما يتفق مع برامجها وأهدافها الاستراتيجية".

أولاً: تقديرات الإيرادات الحكومية:

تأمل وزارة المالية من الجهات الاتحادية تحديث تقديرات إيراداتها وإدخالها على النظام الآلي لتنبؤات الإيرادات (نظام فارس) وفقاً للقواعد والضوابط اللازمة لتحديث مشروع الميزانية العامة للاتحاد للسنة المالية 2026، وفي المواعيد المحددة والواردة ضمن القواعد والضوابط المرفقة بالتعميم المالي.



ثانياً: تقديرات المصروفات الحكومية :

- أ- النفقات الجارية: يتعين على الجهات الاتحادية تقدير مصروفاتها وادخالها على النظام الآلي لإعداد الميزانية وفقاً للقواعد والضوابط اللازمة لتحديث مشروع الميزانية العامة للاتحاد للسنة المالية 2026.
- ب- النفقات الرأسمالية: يتم تخصيص كافة الاعتمادات المالية لتنفيذ المشروعات الرأسمالية قيد الإنجاز (الجاري استكمالها) والمشروعات الرأسمالية الجديدة (بعد اعتمادها من الجهات المختصة) على الأنشطة والبرامج وتحميلها على النظام الآلي لإعداد الميزانية وفقاً للموعد المحدد بالتعميم المالي والقواعد والضوابط اللازمة لتحديث مشروع الميزانية العامة للاتحاد للسنة المالية 2026.

ثالثاً: الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

تحت وزارة المالية جميع الجهات الاتحادية على تحقيق أهداف القانون الاتحادي رقم 12 لسنة 2023 بشأن تنظيم الشراكة بين القطاعين العام الاتحادي والخاص ودليل مشاريع الشراكة ودليل إدارة وتنفيذ مشروع الشراكة، وتأمل الوزارة من الجهات الاتحادية دراسة وتقييم مدى إمكانية تنفيذ المشاريع بالشراكة مع القطاع الخاص كأحد البدائل التمويلية والتنفيذية المتاحة لجميع المشاريع الجديدة والمخطط لها مما يمكن الحكومة من تنفيذ مشاريعها التنموية والاستراتيجية بكفاءة وفاعلية من خلال الاستفادة من طاقات وخبرات القطاع الخاص. كما تسري أحكام القانون الاتحادي رقم (12) لسنة 2023 ودليل مشاريع الشراكة ودليل إدارة وتنفيذ مشروع الشراكة على أي تعديل أو تجديد أو تمديد للعقود والاتفاقيات القائمة قبل نفاذ هذا القانون أو قبل إصدار هذا الدليل، وذلك وفقاً للمادة (32) من القانون، إضافةً إلى المشاريع الجديدة أو المخطط لها.

رابعاً: موعد تقديم مشروع الميزانية:

على كافة الجهات الاتحادية تقديم مشروع الميزانية للسنة المالية 2026 إلى وزارة المالية في موعد غايته 2025/04/21.

وعليه، تأمل وزارة المالية توجيه السادة المختصين لديكم نحو الالتزام بالقواعد والضوابط (المرفقة) بشأن تحديث مشروع الميزانية لسنة 2026.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم
نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية

صدر بتاريخ: 03/رمضان/1446هـ
الموافق: 2025/03/03م